لم يكن من الممكن تخيلها ، وحسب المصريون أنهم يستطيعون دائما تكرار اساليبهم للحصول على مزيد من المكاسب ، واخطأ اللنبي في حساباته وظهر ذلك سريعا بوضوح ، ومن حسب انهم معتدلون واعتقد أن سياسته كان من المفروض أن تغريهم — صاروا مترددين في التعاون مع سلطات الحماية طالما انها قد كشفت عن حمقها .

ولم يكن حظ ملنر عند استاذ السياسة بأسعد من حظ اللنبي . فلديه ان ملنر ولجنته كشفوا عن شكهم المميت في شرعية مركز بريطانيا في مصر ذلك الشك الذي بالاضافة الى الخطأ الاصلي الفادح الذي ارتكبه اللنبي دمر البناء الذي شاده كرومر باقتدار ومهارة ، وكلما انساق ملنر الى الرمال المتحركة التي صارت اليها المفاوضات المصرية اخذ يهدىء نفسه بمجرد الكلمات وبالاعتقاد في أنه اذ يعطي لسعد زغلول او لفؤاد او للمعتدلين المزعومين فانه بذلك يعمل لصالح المصريين محققا بذلك اهداف عمل كرومر .

أما قدوري فهو يرى في ذلك كله آراء ذات طابع خيالي وهمي وتردد نغمة عاطفية تكشف عن انعدام الصلة بالواقع وهي ان لم تكن نتيجة ضعف فكري — الا انها نتيجة انهيار عصبي وضعف ارادة الحكم ، وهي الامور التي صارت واضحة داخل الطبقات الحاكمة البريطانية بعد اهوال الحرب العالمية الاولى والتي جعلت انحلال الامبراطورية البريطانية شيئا قبيحا ومدمرا — سواء للرعايا او الحاكمين على السواء .

اما السير رولاند لندساي فان آراءه الخاصة بتخفيف القبضة البريطانية على شؤون الحكم في مصر فتمثل مدى تأثر لندساي بالكليشهات المتداولة في عصره وقد أظهر جهلا خطيرا بما يمكن ان تؤدي اليه الخطابة السياسية ، ولدى المؤلف استاذ السياسة أنه ليس من المبالغة القول بأن لندساي كان « انهزاميا » في المسائل المصرية بكل ما في الكلمة من معنى .

ويورد المؤلف ضغوط اللنبي لاصدار تصريح ٢٨ فبراير المشهور ، فقد كتب المعتمد يقول ان الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية من رأيهم الاستجابة للمطالب المصرية وذكر أن هؤلاء الموظفين قد تصرفوا في العامين الماضيين على أساس الاعتقاد بأنه سيتم اقرار سياسة تقوم على التنازلات الليبرالية من جانب بريطانيا وانهم على هذا الاساس قد أعطوا مختلف الوزراء وغيرهم ممن كانوا على صلة بهم هذا الانطباع ، وأنه لو تم اقرار سياسة مغايرة فانهم لن يكونوا قادرين على الاحتفاظ بثقة الوزراء المصريين او القيام بخدمات نافعة في المستقبل .

ويصب استاذ السياسة جام غضبه على هؤلاء الموظفين ويندهش بسبب هذا المسلك منهم . ويتساءل عما اذا كان هؤلاء الموظفون باعطائهم الانطباع للمصريين بأن سياسة من التنازلات الليبرالية سيتم اقرارها — قد تجاوزا حدود وظائفهم لانه ليس من سلطتهم ان يحددوا السياسة البريطانية او يفسروها .

ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٨ ، وبعد عام صدر الدستور المصري وتألفت الوزارة وفي نهاية عام ١٩٢٤ قتل السردار المصري .

ويسخر قدوري من اللنبي وهو يسير في شوارع القاهرة على رأس صفوف الجند البريطانيين تصحبهم الطبول والابواق العسكرية . ويورد قدوري تشبيها مليئا بالاستهزاء والشماتة : « كان اللنبي — وهو يستخدم الذراع الغليظة متأخرا — يشبه صبيا يضع يده على أنفه لاغاظة مناوئيه » .. وارسلت الحكومة البريطانية سير أوستن تشمبرلين ينتقده ويعترض على تصرفاته وفي النهاية قدم اللورد — في سخط وهياج — استقالته .

هكذا يقدم المؤلف تصوره عن الحياة السياسية المصرية ، وواضح أنها تساند الاستعمار في صورته النقية الاولى — الحكم المباشر بواسطة سلطة الاستعمار واستخدام أساليب القهر الصريحة . وثمة سؤال يفرض نفسه كيف يمكن لمثل هذا الرأي ان يبديه مثل هذا الاستاذ في الثلث الاخير من القرن العشرين ؟ وبتعبير اخر — هل يتصور المؤلف أن لرأيه هذا فرصة لان يطبق في المنطقة في الظروف الحالية ؟ بحيث تستعيد « القوى » قبضتها على المنطقة وتمارس فيها تسلطها وحكمها المباشر ؟ الاجابة على ذلك كله ستتضح بعد عرض المجموعة العربية من الدرجة التي يضمها الكتاب .

يقدم المؤلف دراسة عن « الاقليات » في ظل